سياسة دول الشرق الاوسط في جذب الشركات متعددة الجنسيات (تركيا انموذجا)

The policy of the Middle East countries in attracting multinational companies (Turkey as a model)

م. د . لواحظ خليل ابراهيم/ جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاسترتيجية والدولية /قسم الدراسات الإستراتيجية

Dr.Lawhedh Khaleel Ibrahim

Baghdad University / Center for Strategic and International Studies /Department of Strategic Studies

مخلص

يهتم هذا البحث بتوضيح سياسة دول الشرق الأوسط بشكل عام ، وتركيا بشكل خاص في جذب الشركات متعددة الجنسيات (MNC's) ، ودور وتأثير هذه الشركات على النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية في تركيا ، ومن اهم هذه السياسات تحسين أوضاع الوطن الأم والدولة المضيفة ، وتوفير الظروف المناسبة لها ، ووضع خطط استثمارية رشيدة طويلة المدى ، وتوفير بنية تحتية متطورة تناسب نشاط هذه الشركات العملاقة ، وإزالة العقبات والصعوبات التي تقف في وجه عمل هذه الشركات. ولابد للاشارة بوجود منافسة كبيرة بين الدول لاستضافة هذه الشركات ، والتي اصبحت ظاهرة مهمة نتيجة العولمة الدولية ، اذ انها تمثل عنصر مهم في التجارة والعلاقات الدولية ، وتعمل في أكثر من دولة ، وتوسع إنتاجها خارج حدود الدولة الام. تعاني دول الشرق الأوسط وأولها تركيا من مشاكل سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، ويلاحظ ان أداء هذه الدول في جذب الشركات متعددة الجنسيات ضعيف مقارنة بالدول المتقدمة ، وتتركز معظم التدفقات الاستثمارية في عدد محدود من الدول ومعظمها

موجه نحو قطاع النفط ، والغاز في حين ان نسبة الاستثمار ببقية القطاعات متواضعة لا يتناسب مع ماتملكه من موارد.

الكلمات المفتاحية:- دول الشرق الاوسط ، الشركات متعددة الجنسيات (MNC's) ،الاستثمار الاجنبي.

Abstract:

This research is concerned with clarifying the policy of the Middle East countries in general and Turkey in particular in attracting multinational companies (MNCs) and the role and impact of these companies on economic growth and economic development in Turkey. Develop rational long-term investment plans, provide an advanced infrastructure suitable for the activity of these giant companies and remove obstacles and difficulties that hinder the work of these companies. It should be noted that there is great competition between countries to host these companies\which has become an important phenomenon as a result of international globalization, as they represent an important element in international trade and relations, operate in more than one country and expand. It is produced outside the borders of the motherland. The countries of the Middle East the first of which is Turkey suffer from political economic and social problems and it is noted that the performance of these countries in attracting multinational companies is weak compared to developed countries, and most of the investment. The flows are

concentrated in a limited number of countries, most of which are directed towards the oil and gas sector while the percentage of investment and the rest of the sectors is modest and not commensurate with the resources they possess.

Keywords: – Middle East countries, multinational companies (MNC's), foreign investment

١ **أهداف البحث**

يهدف هذا البحث إلى إظهار السياسة المتبعة لدول الشرق الاوسط عموما وتركيا خصوصا في جذب الشركات متعددة الجنسيات (MNC's) للعمل فيها واظهار أهمية هذه الشركات وما هو تأثيرها الإيجابي والسلبي على البلدان المضيفة. يظهر دور الشركات متعددة الجنسيات (MNC's) ومساهمتها في تطوير وتشجيع الانفتاح الاقتصادي والتجاري وزيادة نسبة حرية الاقتصاد الكلي وتساعد وتسهل عملية تبادل الأفكار والمعرفة بين الدول ويظهر البحث دوافع دول الشرق الاوسط وتركيا لاستضافة الاستثمار الأجنبي المتمثلة بالشركات متعددة الجنسيات (MNC's).

٢ **اهمية البحث**

يظهر هذا البحث أهمية السياسة التي تتبعها دول الشرق الاوسط عموما وتركيا خصوصا في جذب الشركات متعددة الجنسيات (MNC's) اذ ان اغلب دول المنطقة تعتمد السياسة الاقتصادية والتجارية المفتوحة مع دول عديدة واقامة علاقات سياسية واقتصادية قوية معها وبناء تجمعات وتكوين تكتلات دولية اقتصادية والعمل على ايجاد استقرار سياسي وامني وتحقيق استقرار المؤسسات التنظيمية والقانونية والاهتمام بالبنية التحتية وتشجيع الابتكار والتطوير مما يؤدي الى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. كذلك يبين البحث مدى اهمية هذه الشركات في مساهمتها في نقل رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا المتقدمة والخبرة والمعرفة إلى الشركات المحلية وزيادة

كفاءتها في عمليات انتاج للسلع والخدمات وتوفيرها بالجودة والاسعار المناسبة داخل تركيا وتعمل على خفض معدل البطالة داخل تركيا اذ توفر العديد من فرص العمل للعمال الأتراك المحليين وتدريب وتطوير مهاراتهم ومنحهم أجور ممتازة مما يزيد من رفاهيتهم.

٣ مشكلة البحث

لقد فرضت البيئة السريعة الحركة في الوقت الحاضر والعولمة العديد من المشاكل والصراعات والمنافسة بين دول العالم مما أدى إلى الحاجة إلى الانفتاح على الاقتصاد الكلي العالمي من قبل مختلف البلدان، ومنها دول الشرق الاوسط وتركيا لتواكب هذه الحركة والتغيير السريع. يتوجب على دول الشرق الاوسط وتركيا بشكل خاص تحقيق الحرية الاقتصادية والمالية والجغرافية التي تساهم في جذب الشركات متعددة الجنسيات (MNC's) عالية الجودة وخلق مناخ وبيئة مناسبة لتدفق الاستثمار الأجنبي الذي توفره هذه الشركات وتعزيز الشفافية وتقديم الخدمات الجيدة الضرورية للنمو الاقتصادي في تركيا والوصول إلى مستوى عالٍ من النشاط الاقتصادي ليكون مناسب للاقتصادات المتطورة. تعاني اغلب دول الشرق الاوسط وتركيا من مشاكل سياسية عديدة تؤثر على النشاط بشكل عام والوضع الاقتصادي الداخلي والذي له اثر مهم لجذب الشركات متعددة الجنسيات (MNC's)، لذا من المهم ان تتغلب دل الشرق الاوسط ومنها تركيا على المشاكل الداخلية والخارجية التي تؤثر على موقعها الاقتصادي وتؤثر على ادائها السياسي والاقتصادي والمالي مقارنه بباقي دول العالم.

٤ فرضية البحث

تتجه سياسة بلدان منطقة الشرق الاوسط عموما، وتركيا خصوصا لزيادة عدد الشركات متعددة الجنسيات (MNC's) العاملة فيها وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي والذي بدوره يؤدي الى رفع معدل النمو الاقتصادي وزيادة معدل نمو الناتج المحلي

الإجمالي لتركيا وانخفاض معدلات التضخم وزيادة نسبة الصادرات وخفض الواردات مما يودي الى تحقيق وفرة في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

٥ **منهجية البحث**

تم استخدام المنهج الوصفي في هذا البحث لوصف السياسة التي تتبعها دول الشرق الاوسط عموما وتركيا خصوصا لجذب الشركات متعددة الجنسيات (MNC's) وما هو التاثير الحقيقي لهذه الشركات في تركيا وتم الاعتماد على الأدبيات والمصادر العلمية الأجنبية والعربية.

مقدمة

ان سياسة دول الشرق الأوسط لجذب الشركات متعددة الجنسيات (MNC's) تعتبر ضعيفة اذ انها من بين الدول القليلة التي تتواجد فيها هذه الشركات مقارنة بما تملكه من عناصر ومصادر للطاقة والايدي العاملة المناسبة لعملها والتي هي من اهم محددات جذب هذه الشركات الى البلدان ويمكن اعتبار وجود الشركات متعددة الجنسيات (MNC's) منذ القدم الا ان شكلها الحديث المتمثل بالاستثمار الأجنبي ظهر مؤخرًا في دول المنطقة ومعظمه في النفط والغاز اما فيما يخص تركيا نلاحظ تواجدها بشكل كبير مقارنة مع البلدان الاخرى للمنطقة إلا أن المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية كانت سبب في تحجيم دورها في معالجة المشاكل الاقتصادية داخل تركيا. وفي الاونة الاخيرة أصبحت المنافسة العالمية بين الدول المضيفة لجذب هذه الشركات قوية جدا بسبب الدور الكبير الذي تلعبه في النمو الاقتصادي والتنمية المحلية للبلد المضيف، لذلك من المهم لتركيا أن تضع سياسة ملائمة تضمن استقرار النظام الاقتصادي والسياسي وان تمنح هذه الشركات مميزات مثل اعفائها من الضريبة او تسهيل اجراء معاملات انشاؤها وعملها وتسهيل تحويل الارباح الخاصة بها الى البلد الام مع وضع سياسة مهمة تحقق التوازن بين الاستثمار المحلي التركي والاستثمار الأجنبي الوافد اليها وعدم الإفراط في الاعتماد على الاستثمارات الاجنبية. تناول هذا

البحث فصلين وضح الفصل الأول سياسة دول الشرق الاوسط في جذب الشركات متعددة الجنسيات الذي انقسم إلى مبحثين المبحث الاول درس المبحث الاول اهمية الشركات متعددة الجنسيات لاقتصادات دول الشرق الاوسط اما المبحث الثاني بين مراحل نشاة الشركات متعددة الجنسيات في دول الشرق الاوسط وفيما تناول الفصل الثاني سياسة تركيا في جذب الشركات متعددة الجنسيات (MNC's) وانقسم ايضا الى مبحثين وشرح المبحث الاول اهمية الشركات متعددة الجنسيات للاقتصاد التركي فيما بين المبحث الثاني دوافع تركيا لجذب الشركات متعددة الجنسيات (MNC's).

المبحث الأول سياسة دول الشرق الاوسط في جذب الشركات متعددة الجنسيات

تجد معظم الدول النامية ومنها دول الشرق الأوسط صعوبة في دخول الأسواق الدولية ومنافسة الاقتصادات الدولية الضخمة لذا فان كل دولة تضع سياسة عامة تسهل عملية حصولها على مكانة مميزة في السوق الدولية ومن اهمها:-

اولا: سياسة انفتاح الاقتصادات الكلية لدول الشرق الاوسط على دول العالم الاخرى من اهم السياسات التي تجذب الشركات متعددة الجنسيات (MNC's) اذ ان الاسواق المفتوحة تساهم في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي أكثر من الأسواق المغلقة والتي تضع قيود جغرافية فيما بين الدول. هذه التدفقات تساهم في النمو الاقتصادي للبلد المضيف اي ان اتباع سياسة الحرية الاقتصادية ضرورية للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان المضيفة. (١)

ثانيا: تشجع دول الشرق الاوسط سياسة توسيع وتحسين القدرة التنافسية للبلدانها مع باقي دول العالم والعمل على جذب الشركات متعددة الجنسيات (MNC's) فتقوم بوضع وتطوير القوانين والتشريعات الخاصة التي تنظم الاستثمارات الاجنبية والتي تتعلق بالملكية الأجنبية والخاصة بقانون الحماية للمستثمر الأجنبي وفض النزاعات التي من الممكن ان تحصل ومنح مزايا ضريبية وكمركية. (١)

ثالثا: ايجاد سياسة مناسبة للدول الشرق الاوسط (الدول المضيفة) فيما يخص عملية الرقابة المباشرة على استراتيجيات ألاعمال والتمويل والإنتا والتسويق وجميع انشطتها والتي غالبا ماتكون في البلد الام. (١)

رابعا: معظم دول منطقة الشرق الاوسط تضع سياسة مالية حرة تمكن المستثمر الاجنبي من تحويل الاموال بحرية بين الدول والقضاء على قيود تحويل العملة .

خامسا: وضع سياسة واضحة لتطوير وامتلاك الخبرات والمعرفة وتحسين الكفاءة عن طريق إدخال مهارات وتقنيات جديدة وتوفير فرص عمل للعمالة المحلية الماهرة وتدريب وتطوير كوادرها على احدث وسائل الانتاج وإنتاجية عالية والوصول إلى الأسواق الدولية.

سادسا: سياسة خاصة للانتاج تتناسب مع امكانيات والموارد المتوفرة لدول الشرق الاوسط فعلى الرغم من أن الإنتاج عالمي للشركات متعددة الجنسيات إلا أنه من الممكن تنفيذ مراحل مختلفة من الانتاج في العديد من البلدان المضيفة المختلفة والقيام بأعمال تجارية في هذه البلدان فتعتبر الشركات متعددة الجنسيات شركات ذات قدرة إنتاجية عالية. (٢)

المطلب الاول اهمية الشركات متعددة الجنسيات لاقتصادات دول الشرق الاوسط

الشركات متعددة الجنسيات **(MNC's)** لها اهمية ودور أساسي في النشاط الاقتصادي الدولي وتتواجد في البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية المتطورة اقتصاديا وهي ظاهرة بارزة في الاقتصاد العالمي لها دور في سياسات الدول لقد زاد عددها في دول العالم مما اوجب على دول الشرق الاوسط العمل الاهتمام بجذب هذه الشركات. ونظرا للاهمية الكبيرة لها جعلت دول منطقة الشرق الاوسط تتنافس لغرض جذبها وتعمل هذه الدول على بناء هياكل اقتصادية متطورة وتوفير نظام مالي متطور يعتمد على الوسائل الالكترونية في الاتصالات واجراء إصلاحات اقتصادية كبيرة فيها

والانتقال إلى الاقتصادات الحرة والقضاء على القيود التي تحد من تدفق الاستثمارات الاجنبية .([٢])

ان الاوضاع التي مرت بها دول منطقة الشرق الأوسط بسبب التغيير في النظم السياسية الحاكمة ولكثير منها نتيجة ثورات الربيع العربي والمشاكل والمخاطر التي تواجه عدد من دولها والأزمة الاقتصادية التي حدثت كان لها اثار خطيرة على اقتصاداتها وعلى جذب **الشركات** متعددة الجنسيات وعلى حجم الاستثمار الاجنبي الوافدة اليها وتسعى دول الشرق الاوسط لاستقطاب هذه الشركات للعمل فها ومنافسة دول العالم الاخرى ومن اهم ماتوفره هذه الشركات مايلي:-

اولا: تساهم الشركات متعددة الجنسيات **(MNC's)** في زيادة معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية لدول الشرق الاوسط اذ **تؤثر** على اهم مؤشر للاقتصاد الكلي لهذه الدول الا وهو الناتج المحلي الإجمالي والذي هو عبارة عن مقياس لأداء وقوة الاقتصاد الكلي لفترة محددة. .

ثانيا: تحصل دول الشرق الاوسط على وسائل التكنولوجيا الحديثة المتطورة التي تمتلكها الشركات متعددة الجنسيات **(MNC's)** وبكلف منخفضة والتي تكون مهمة لانجاز اعمال فروع هذه الشركات المنتشرة في هذه البلدان. ([١])

ثالثا: توفر الشركات متعددة الجنسيات **(MNC's)** فرص عمل محلية جديدة لدول منطقة الشرق الاوسط والتي تمتلك معدل قوى عاملة عاطلة عن العمل بشكل كبير مقارنة مع باقي دول العالم الاخرى وهذا يساهم في خفض معدل البطالة لهذه الدول اضافة الى مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في تدريب العمالة المحلية لهذه البلدان وتنمية مهاراتهم عن طريق تدريبهم واشراكهم في الدورات المتطورة وجلب الخبرات والمهارات الأجنبية التي تمتلكها في بلدها الام .

رابعا: تقوم بتوفير ادوات إنتاج متقدمة تحقق زيادة في انتاج السلع والخدمات وتحقق فائض في الانتاج مما يرفع معدل التصدير لهذه الدول ويخفض الاستيراد ويحقق وفرة في الميزان التجاري لدول الشرق الاوسط. (١)

خامسا: تتمكن دول الشرق الاوسط الحصول على رؤوس الاموال الاجنبية من الشركات متعددة الجنسيات بالكميات التي تحتاجها لغرض مزاولة انشطتها الاستثمارية ولسد الحاجة الفعلية من الاموال وبدون فوائد وبشروط ميسرة. (١)

المطلب الثاني مراحل نشاة الشركات متعددة الجنسيات في دول الشرق الاوسط

تعاني معظم دول الشرق الأوسط من عدة مشاكل اساسية اهمها عدم الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي والاجتماعي الذي كان له الاثر السلبي على مفاصل الاقتصاد الكلي وسيطرة الدولة على القطاعات الاقتصادية ولاسيما الاستثمار الاجنبي وعلى الرغم من هذه المشاكل فقد سعت هذه الدول في الاونة الاخيرة من جذب الشركات متعددة الجنسيات وباشرت الاستثمار والعمل. (١)

ان استقطاب الشركات متعددة الجنسيات (MNC's) الى دول الشرق الأوسط مر بمراحل متعددة سوف نقوم بتناول اهم هذه المراحلوالتي يمكن تحديدها بثلاث مراحل (اولا مرحلة استقلال دول منطقة الشرق الاوسط / ثانيا مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية / مرحلة مابعد الستينيات الى ٢٠٢٠) كما يلي :-

اولا: مرحلة استقلال دول منطقة الشرق الاوسط اذ تمثلت هذه المرحلة بعد انتهاء الاحتلال الرأسمالي الاجنبي والذي كان مسيطر على دول منطقة الشرق الاوسط اذ حصل تغير كبير وحقيقي في سياسة هذه الدول لقد بدات هذه الدول باستغلال مواردها الطبيعية بنفسها والعمل على استقدام الشركات متعددة الجنسيات وتدفق الاستثمار

ألاجنبي اليها وتحقيق أرباح كبيرة لهذه الدول استغلتها في التنمية الاقتصادية المحلية. (١)

ثانيا : مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية وتميزت هذه الفترة في حصول دول الشرق الاوسط على استقلالها السياسي بشكل كامل وبعد حصولها على الاستقلال عملت اغلبها الى تاميم الاستثمارات والمصالح الأجنبية المتواجدة على اراضيها ووضع قيود وقوانين جديدة تحدد عمل هذه الشركات وتقلل من حريتها مع وضع قيود لتحويل ارباح هذه الشركات الى بلدانها الاصلية كل هذه الاسباب مجتمعة ادت الى خفض تدفقات الاستثمارات الاجنبية وعزوف الشركات متعددة الجنسيات الى القدوم الى هذه البلدان مما افقدها مصدر مهم وامن للحصول على الاموال الاستثمارية التي تستغلها لغرض التنمية الاقتصادي المحلية. (١)

ثالثا: مرحلة مابعد الستينيات الى ٢٠٢٠ وفي هذه المرحلة بداء الاهتمام بجذب الشركات متعددة الجنسيات من قبل دول الشرق الاوسط بشكل متزايد واعتمادها على الاستثمار الأجنبي الا ان معظمه في المجالات الاستخراجية للنفط والغاز وفي عدد من دول المنطقة وبكميات غير مهمة بسبب ظروف هذه الدول وازداد تدفق الاستثمار الأجنبي والاعتماد على هذه الاستثمارات لسد الحاجة المالية لهذه الدول للقيام بالتنمية الاقتصادية والتي توفرها هذه الشركات وبدون فوائد. بدات هذه الدول بمنح امتيازات عديدة للشركات متعددة الجنسيات وتشجيعها ومنها السماح للمستثمر الأجنبي بتحويل ارباحه الى بلده الاصلي ومنحه امتيازات امتلاك العقارات المحلية واعفاءه من الضرائب وغيرها . (١)

المبحث الثاني سياسة تركيا في جذب الشركات متعددة الجنسيات (MNC's)

يعود تواجد هذه الشركات في تركيا إلى العهد العثماني حيث منحت بعض الامتيازات الخاصة للشركات الأجنبية العاملة في مجال الموارد الطبيعية واعفاء

المستثمر الأجنبي من دفع الضرائب ووضع تشريعات خاصة بالنزاعات التي تنشأ مع الأجانب واستمر التطور لظهور الثورة الصناعية ومواكبة هذه الثورة وعقد الاتفاقيات وفتح الاسواق التركية دوليا. (١)

تتميز تركيا بمكانة وموقع جغرافي مهم ومتميز فهي دولة مركزية كبيرة تقع في قارة اسيا واوربا تربط أوروبا والشرق الأوسط من جهة والشمال من جهة أخرى أن هذا الموقع يسهل الانفتاح على إفريقيا وآسيا الوسطى وغرب آسيا ولها هويات إقليمية متعدد ولها علاقات قوية مع الدول المجاورة لها ودول العالم وتعتبر دولة جاذبة للشركات متعددة الجنسيات ولتدفق الاستثمارات الأجنبية وتتميز بزيادة عدد سكانها وتنوعهم ومعظمهم من الشباب اي في عمر القوى العاملة. علاوة على ان الاقتصاد التركي يعتبر منافس ومتنامي عالميًا ويتمتع بنمو سنوي مرتفع ومستمر وزيادة في معدل الخصخصة اذ تحتل المرتبة الثامنة عشرة في الاقتصاد العالمي والأولى بين الأسواق الناشئة ويتميز اقتصادها بالديناميكية والتنوع وسوق ناشئ ودولة صناعية عالمية حديثة ومعدل خصخصة متزايد. (١)

على الرغم مما ذكر اعلاه من مميزات تمتلكها تركيا الا انها عانت من مجموعة من المشاكل السياسية والاقتصادية اذ عانى اقتصادها من الركود عام ٢٠١٨ نتيجة أزمة العملة وعجز الميزانية وارتفع معدل التضخم والدين الخارجي الذي كان سبب في انخفاض قيمة العملة التركية وهذه اسباب قد تبعد الشركات متعددة الجنسيات من الاستثمار في اراضيها. (١)

شهد عام ٢٠١٩ تطور في الاقتصاد التركي بعد ارتفاع في الاستهلاك الخاص والعام وكان هناك نمو في الائتمان وسياسة مالية توسعية وارتفع معدل النمو إلى ٠,٩٪ سنويًا في عام وازداد تدفق الاستثمار الأجنبي وارتفع الناتج المحلي الإجمالي وانخفض معدل البطالة إلى ٩,١٪ وهو أقل من المتوسط لدول الاتحاد الأوروبي. يعتمد نمو الاقتصاد الكلي التركي إلى حد كبير على نمو ميزان مدفوعاتها أي أن اداء

الاقتصاد التركي يعتمد بشكل مباشر على تدفق رأس المال الدولي وعلى العلاقة بين التجارة والاستثمار الأجنبي لقد حققت تركيا زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي في قطاعي الإنتاج والخدمات وتسعى للاستثمار في المساحات الخضراء وفي فترة تفشي الوباء (Covid-19) الذي عانى منه العالم كله انخفض الناتج المحلي الإجمالي التركي اسوة بباقي بلدان العالم. (١)

اتخذت تركيا اجراءات واصلاحات اقتصادية واعتمدت سياسة اقتصادية لجذب الشركات متعددة الجنسيات وبخطوات متعددة وكما يلي :-

اولا: اعتماد سياسة تصفير المشكلات مع الدول الاخرى والتي تحقق الاستقرار السياسي والامني مما جعلها مركز آمن لجذب الشركات متعددة الجنسيات.

ثانيا: وضع سياسة لتحويل الاقتصاد التركي الى اقتصاد قوي وتأمينه ضد الأزمات المحتملة المستقبلية عن طريق خلق بيئة اقتصادية مستقرة وتشجيع التنمية المستدامة وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الأساسية وإعادة هيكلة القطاعات الحقيقية ومشاركة هذه القطاعات في تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية. (١)

ثالثا: اتباع سياسة التحول إلى المنافسة الحرة مع الدول الاخرى والتحول إلى الاسواق الحرة واعتماد استراتيجية منفتحة على الاقتصادات الدولية الاخرى مما يسهل دخول هذه الشركات الى تركيا.

رابعا: من السياسات الاخرى المهمة رفع مستوى الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية المتوفرة في تركيا وتشجيع وزيادة الإنتاج المحلي عالي الجودة . (١)

خامسا: اعتماد سياسة جديدة في سن قوانين تتناسب مع الاستثمار وتوفير الحقوق والالتزامات والحماية القانونية للمستثمرين الأجانب والمحليين وتسعى إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي على الرغم من المشاكل التي عانت منها.

سادسا: وضع سياسة لخفض معدل التضخم والحد منه الى الحد المقبول عالميا اذ ان معدلات التضخم العالية تعمل على طرد الشركات متعددة الجنسيات.

سابعا: وضع نظام سعر الصرف للعملة التركية وان تنافس اسعار العملات الاجنبية القوية وهذا سبب مهم لدخول الشركات متعددة الجنسيات الى تركيا.

ثامنا: وضع سياسة خاصة بتوظيف العمالة التركية والحد من البطالة وتنشيط القطاع الخاص وزيادة فرص العمل فيه. يحتل الاقتصاد التركي المرتبة ١٩ عالميًا حيث يحتل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي المرتبة ١٣ في مقاييس القوة الشرائية وفقًا لمجموع الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي الاسمي يشكل قطاع الصناعة أهم القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حيث يشكل حوالي ٢٩,٥٪ ويوفر فرص عمل لـ ٣٣,٧٪ من إجمالي القوى العاملة وقطاع الخدمات حوالي ٥٨,٥٪. (١)

المطلب الاول دوافع تركيا لجذب الشركات متعددة الجنسيات (MNC's).

على الرغم من الأزمات التي واجهتها تركيا على مر السنين الا انها اتبعت سياسة ناجحة في استقطاب الشركات متعددة الجنسيات مثل الاهتمام بتطوير البنية التحتية والبناء ودعم الطاقة وتوفير الدعم المالي للمستثمرين الاجانب في مجال الضرائب والتأمين والتوظيف للموظفين المؤهلين وأشكال أخرى من الدعم المتعلق بالمعاملات (مثل تسهيل الترخيص والتسجيل) للمستثمرين ونتيجة لهذه السياسة المشجعة لوجود هذه الشركات فقد ازداد عدد الشركات متعددة الجنسيات الموجودة على أراضيها وازداد حجم الاستثمار الأجنبي في البلاد وتنوعت القطاعات المشاركة وتعتبر تركيا حاليا من البلدان المضيفة المهمة التي يتم فيها الاستثمار الأجنبي اذ تفتح الشركات متعددة الجنسيات فروع لها فيها وتمارس نشاطها الانتاجي داخل حدود تركيا (١).

تعتبر هذه الشركات عملاقة تعمل على مستوى عالمي خارج الحدود الوطنية للبلد الأم اذ يقع مقرها الرئيسي فيها ولها الحق في إدارتها ومراقبتها والسيطرة على انشطتها بالكامل لها هيكل تنظيمي معقد وتعمل في الإنتاج والتسويق الأجنبي من خلال الشركات التابعة لها في داخل تركيا وغالبًا ما توجد أكثر من شركة تعمل في نفس المجال لقد زاد عدد وحجم التدفقات الأجنبية لهذه الشركات في تركيا موخرا بشكل كبير ويشكل حوالي ٤٩٪ منها في مجال الصناعات المهمة. (١)

وجود هذه الشركات وتنوع قطاعات الاستثمار الأجنبي والمحلي في تركيا والاهتمام الكبير بقطاع الإنتاج والتطورا السريع في معدل نمو الإنتاج والاهتمام بإنتاج منتجات ذات فائدة عالية أدى إلى تطور أساسي في الهياكل الاقتصادية لتركيا مما مكنها من إيجاد مكانة عالمية في الإنتاج والصناعة والتجارة بين بقية العالم. (١)

وفي ادناه يمكن تلخيص اهم دوافع تركيا لجذب هذه الشركات وكما يلي :-

اولا : تتمكن تركيا عن طريق جذب الشركات متعددة الجنسيات (MNC's) من الاندماج في الاقتصاد العالمي وتساهم في دخول السوق التركي الى الاسواق العالمية وبكلف منخفضة وتعمل على تحقيق ألاهداف إلاستراتيجية لتركيا.

ثانيا: تحقيق التنمية الاقتصادية لتركيا اذ ان الشركات متعددة الجنسيات (MNC's) لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي وهو مؤشر مهم لقياس قوة اقتصاد التركي ويساهم مساهمة حقيقية في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات المختلفة عن طريق انتاج وتوفير السلع والخدمات الى السوق المحلي التركي مما يؤدي الى زيادة الدخل الفرد التركي. (١)

ثالثا: تمكن تركيا من ان تغير سوقها المحلي الى سوق خارجي دولي بفضل هذه الشركات بدلاً من نشاط التصدير مما يقلل من تكاليف النقل والتعريفات الجمركية ويتخلص من الصعوبات الجمركية حيث يقدمون السلع والخدمات للسوق المحلي

التركي اذ ان قليل من هذه الشركات يشحن المنتج إلى الشركة الأم مما يحسن القدرة التنافسية التصديرية لتركيا.

رابعا:- تعمل على تطوير الشركات التركية المحلية ، اذ تزداد المنافسة بينها وبين الشركات الاجنبية وتدفع الشركات المحلية إلى تقليد الشركات الأجنبية في استخدام أساليب إنتاج متطورة وتقديم منتجات تنافس المنتج الأجنبي من حيث الجودة والأسعار. (١)

خامسا:- حصول تركيا على دعم خاص بالأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير والابتكار اذ تصرف هذه الشركات مبالغ طائلة لتطوير منتجات جديدة أو طرق إنتاج جديدة والحصول على أسرار صناعية لذلك زيادة عدد هذه الشركات داخل تركيا يطور انتاجها المحلي. وتحصل تركيا على التكنلوجيا المتطورة التي تمتلكها هذه الشركات وبدون دفع مبالغ مقابل هذه الخدمة اذ تقوم الشركات بنقل اساليب وادوات نشاطها اليها.

سابعا:- توفير فرص عمل للعمال الاتراك والعمل على صقل مهاراتهم عن طريق التدريب والتطوير ونقل الخبرات الفنية فان انشاء فروع للشركات متعددة الجنسيات في تركيا يساعد على توظيف الايدي العاملة التركية العاطلة عن العمل ويخفض نسبة البطالة .(١)

المطلب الثاني ألاثار الايجابية والسلبية لشركات متعددة الجنسيات (MNC's) في تركيا

وجود الشركات متعددة الجنسيات (MNC's) في تركيا له اثار ايجابية تتولد عن طريق نشاطها الاستثماري طويل الاجل والسياسة الاقتصادية ومدى تطور الشركات المحلية التركية بما يتماشى مع تطور الشركات متعددة الجنسيات وتحرير السياسة المالية للدولة والحد من حواجز الدخول وفتح قطاعات جديدة وتقديم أشكال مختلفة من الحوافز لتشجيع الشركات الأجنبية للاستثمار في تركيا وتطوير وفتح

أسواقها المحلية للأسواق العالمي والتي تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية التركية بالاضافة الى وجود الاثار الايجابية هناك سلبية لها في تركيا من الضروري تجنبها والعمل على التخلص والحد منها وفيما يلي عدد من الاثار الايجابية والسلبية. (١)

اولا: ألاثار الايجابية لشركات متعددة الجنسيات (MNC's) في تركيا

١. تحقيق التكامل النشاط الاقتصادي والاستثماري الأجنبي والمحلي وتشجيع التجارة بين تركيا وباقي الدول والتعامل مع اقتصاديات هذه الدول.
٢. توفير الاموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية لتركيا وسد الفجوة المالية الحاصلة بين المتاح الفعلي من الاموال التي تحتاجها هذه التنمية وتوفير الاموال للقيام بأنشطة الاستثمار والإنتاج .
٣. تحقق لتركيا فائض في الميزان التجاري ومن ثم في ميزان المدفوعات أو على الأقل تحقق التوازن في هذين الميزانين والقضاء على العجز إذا كانت تتبع سياسة زيادة نشاط التصدير للفائض من انتاج هذه الشركات في تركيا. (١)
٤. توفر المعرفة الفنية والخبرة العلمية والتكنولوجيا المتطورة الحديثة دون أن تكلف تركيا المضيفة مبالغ طائلة.
٥. توظيف وتوفير فرص عمل للقوى العاملة المحلية التركية ومنحهم الأجور المناسبة والجيدة مما يساعد على رفع المستوى المعيشة وتطوير المهارات المحلية الموجودة فعلا وتدريبها وتقليل معدل البطالة في تركيا. (١)
٦. تحصل تركيا على خدمات اجتماعية في المنطقة التي تتواجد فيها هذه الشركات مثل تقديم استثماراتها وبناء مدارس أو مستشفيات أو رصف طرق أو بناء جسور أو توفير وسائل اتصال حديثة أو خدمات أخرى أي أنها تعمل على تطوير المناطق التي تعمل فيها أي أنها تساهم في تطوير البنية التحتية للبلاد المضيفة.
٧. تحقق ارباح مالية كبيرة للشركات الاجنبية الفرعية العاملة داخل تركيا وهو من اهم اهداف الشركات عموما والشركات المتعددة الجنسيات بشكل خاص. (١)

ثانيا: ألاثار السلبية للشركات متعددة الجنسيات (MNC's) في تركيا

رغم كل المزايا والآثار الإيجابية التي تحصل عليها تركيا من نشاط الشركات متعددة الجنسيات في اراضسها الا ان هناك أثار سلبية لعمل هذه الشركات في تركيا وكما يلي:-

١. تسعى الشركات متعددة الجنسيات لتحقيق مصالحها أولاً ثم مصالح تركيا وتقوم بالاستثمار بمشاريع تحقق الارباح لهذه الشركات ولاتهتم بالتنمية الاقتصادية لتركيا ولا تلبي متطلبات تركيا الوطنية لأنها شركات أجنبية تفضل مصالحها ولهذا من الافضل وضع قيود حكومية عليها وفق معايير تركيا.
٢. عدم توزيع الثروة على جميع فئات المجتمع التركي وتحويل مبالغ طائلة من الأموال وأرباح الدولة اي تتسرب العملة الصعبة الى خارج تركيا مما يستنزف الموارد المالية التركية ويضيع الفرص على المستثمر الوطني التركي وعدم الاستفادة منها. (١)
٣. في بعض الأحيان تقلل من الصناعة والإنتاج الوطني في تركيا لأنها توفر الإنتاج بمواصفات جيدة وأسعار مناسبة وتعتمد تركيا على هذا الانتاج بشكل كبير وتتحول الى دولة مستهلكة كذلك لا تربط نشاطها وعملها بالصناعات الوطنية التركية.
٤. من الممكن ان تتولد آثار سلبية وضرر اجتماعي من نشاط هذه الشركات حيث أن الآثار الاجتماعية ليست من أولويات الشركات متعددة الجنسيات (MNC's) ولا تهتم بالتنمية الاقتصادية التركية بل تعمل على تحقيق أهدافها وسياساتها. (١)
٥. توفر الشركات متعددة الجنسيات (MNC's) أجوراً عالية للطبقة العاملة فيها دون تقديم خدمات لبقية افراد البلد المضيف تركيا وهذا يؤدي إلى زيادة الفروق الاجتماعية بين عمالها وأغلبية المجتمع وتزداد الفجوة بين الطبقات الاجتماعية في البلد المضيف.

٦. قد ترتفع معدلات البطالة من خلال المشاريع الجديدة التي تقدمها الشركات متعددة الجنسيات (MNC's) إذا تم استخدام التكنولوجيا الحديثة إلى حد كبير اذ يؤدي هذا الاستخدام إلى الاستغناء عن العمالة المحلية اي نقص عدد العمال مما يؤدي إلى زيادة البطالة في تركيا. (١)

٧. وبالمثل فإن الاختلاف العادات الاجتماعية والمعتقدات الدينية بين المستثمر الأجنبي والعادات الاجتماعية والمعتقدات الدينية التركية قد يؤثر سلبًا على الثقافة المحلية وقد تتأثر السلع التي تنتجها الشركات متعددة الجنسيات وقد يتم الترويج للسلع الاستهلاكية السيئة التي لا ترقى إلى الجودة العالمية. (١)

الخاتمة

منذ القرن التاسع عشر بدأت السياسات الاقتصادية الليبرالية في الظهور وبدأ عصر إزالة الحواجز أمام الاقتصادات وحركة التجارة ورأس المال بين الدول وظهور أشكال مختلفة من التجارة الدولية لقد خلقت العولمة هذا الوضع واصبح من المهم لدول الشرق الاوسط عموما وتركيا خصوصا البحث عن سياسة مناسبة لجذب الشركات الاجنبية ومنها الشركات متعددة الجنسيات. اوضح هذا البحث ان وجود هذه الشركات في تركيا مهم لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وللاندماج في العلاقات الاقتصادية الدولية وبين حاجة تركيا إلى تنفيذ إصلاحات للهياكل المالية والاقتصادية وتوزيع الاستثمارت على قطاعات متنوعة لها تأثير مهم على النمو الاقتصادي. وشرح البحث عدد من سياسات تركيا لجذب هذه الشركات \التي تساهم في زيادة وتسريع التنمية الاقتصادية للدول المضيفة ووضح دوافع تركيا لجذب هذه الشركات المتمثل في زيادة نمو وتطور الاقتصاد الكلي التركي على المدى الطويل وبين البحث الاثار الايجابية والسلبية التي تسببها هذه الشركات في تركيا وكيفية العمل على زيادة الاثار الايجابية والعمل على القضاء او الحد من الاثار السلبية.

الاستنتاجات

خلص البحث إلى الاستنتاجات مهمة حول السياسة التي تتبعها دول الشرق الوسط وتركيا في جذب الشركات متعددة الجنسيات واهمية هذه الشركات وكما يلي:-

أولا: أن دول الشرق الاوسط وتركيا تنتهج سياسة التوسع وتشجع عمل هذه الشركات في اراضيها اذ انها تمتلك موارد طبيعية ومقومات كثيرة تؤهلها لجذب الشركات متعددة الجنسيات وهي تقدم امتيازات كثيرة لحصول هذه الشركات على هذه الموارد وباسعار مناسبة لكن هذه السياسة اصطدمت بالمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرقلت عمل هذه الشركات.

ثانيا: اتباعها سياسة مالية متحررة اذ ان دول المنطقة وتركيا تستفاد من هذه الشركات في سد فجوة الموارد المالية المحلية المطلوبة وحجم الموارد المحلية الفعلية لذلك تقدم التسهيلات المالية والسماح لهذه الشركات بتحويل جزء من ارباحها الى البلد الام.

ثالثا: تتبع سياسة معتدلة في ادارة الموارد البشرية اذ تعمل هذه الشركات على سد الفجوة البشرية المحلية وتوفير المهارات الفنية والتدريب للعمال والإداريين ونقل الأساليب الفنية والإدارية الحديثة في الادارة.

رابعا: تنتهج سياسة في استخدام وسائل الانتاج المتطورة والحديثة اذ ان وجود الشركات متعددة الجنسيات يعتبر مورد مهم اذ تنتج وتجمع سلعًا وخدمات مختلفة داخل دول الشرق الاوسط وتركيا.

خامسا: نظرا لساهمة هذه الشركات في سد العجز في ميزان المدفوعات اذ ان الزيادة في تدفق رأس المال المادي له تأثير إيجابي على حساب ميزان المدفوعات نتيجة قيام الشركات الأجنبية ببيع العملات للحصول على العملة الوطنية للمساهمة في الإنتاج والتشغيل لذا فانها تتبع سياسة توسيع وجود هذه الشركات.

سادسا: موقع تركيا الإقليمي المهم أدى إلى التركيز على سياسة بناء العلاقات والتجمعات الإقليمية مع البلدان الأخرى في العالم والحصول على فوائد مهمة وعلاقات تجارية مع العديد من دول العالم ومكنها من جذب الشركات الاجنبية للعمل فيها الا ان المشاكل التي تعاني منها تركيا ادت الى تقليص دور هذه الشركات فيها.

سابعا: تنتهج سياسة لوضع قوانين وتشريعات ووضع اعفاءات خاصة بالضرائب والتعريفات الكمركية على هذه الشركات وذلك لمساهمة نشاطها بالنمو الاقتصادي لهذه الدول.

ثامنا: تعمل تركيا على تهيئة الظروف المناسبة لجذب هذه الشركات لأنها تحقق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ووفرت المناخ المناسب للاستثمار الأجنبي على الرغم من المشاكل التي تمر بها.

تاسعا: من الاستنتاجات المهمة الاخرى ان تركيا من الدول التي لديها عدد كبير من الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل داخلها وأعلى معدل للاستثمار الأجنبي مقارنة بدول الشرق الأوسط.

التوصيات

بناء على ما تقدم ، وفي ضوء البحث فإن الباحثة تقترح التوصيات الآتية:

اولا: تشجيع الشركات متعددة الجنسيات وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي مع ضمان حقوق دول الشرق الاوسط وتركيا وسيادتها وتطوير القطاع الاقتصادي وتنفيذ إصلاحات رئيسية لهيكله وخلق بيئة استثمارية مناسبة تدعم الابتكار والبحث العلمي وتدعم نشاط هذا الاستثمار وتنمي القطاع العام والخاص وتجذب هذا الاستثمار من خلال القنوات التقليدية أو الحديثة.

ثانيا: توفير مناخ استثماري مناسب وعلاقات دولية جيدة وإيجاد حلول جذرية للصعوبات التي تتحكم في معدل تدفق هذا الاستثمار من أجل زيادته في المستقبل وتوجيهه إلى قطاعات صناعية مهمة.

ثالثا: الانتباه إلى الاستثمار في القطاعات المهمة وأهمية المشروع المنفذ في الاقتصاد الوطني لدول الشرق الاوسط وتركيا وينبغي أن يكون التركيز على مصالح هذه الدول واستخدام واستغلال الموارد الطبيعية الوطنية افضل استغلال.

الهوامش

١) جواد الحمد، توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٠، ص٩٢.

٢) حاتم القرنشاوي، الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم العربي: عوامل الجذب ومعوقات النمو، المؤتمر الثاني للتمويل والاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، ٢٠٠٥، ص١١ .

3) Mihaela Peres., Wear Ameer & Hegelian X U, The impact of institutional quality on foreign direct investment inflows:- evidence for developed & developing countries, Journal Economic Research- Ekonomska Istrazivanja,vol.31,issue 1 , 2018, P.621.

٤) محمد الكلاوي، سياسة الاستثمار في الجزائر وخدمات التنمية -رسالة دكتوراه، ٢٠٠٨ ، ص ٤٠

٥) زياد رمضان، مباديء الاستثمار المالي والحقيقي، الطبعة الرابعة، الاردن، ٢٠٠٧، ص٨٦.

6) Edyta Gheribi & Nataliya Voytovych, Prospects of foreign direct investments in technology transfer, Economic and Environmental Studies, vol.18, no. 2. 2018, p. 560.

7) Gammoudi Mouna., Cherif Mondher & Asongu Simplice A, FDI & Growth in the MENA countries:-Are the GCC countries Different? Munich Personal RePEc Archive (MPRA), No. 74227, 2016,p.39.

8) Bernard Hoekman & Bernard Hoekman , Intra-Regional Trade: - Potential Catalyst for Growth in the Middle East. Middle East Institute, Regional Cooperation Series.,2016, .p,93.

٩) مسعد زيتون، قراءة في الرؤيا التركية لمنطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، الديمقرا طية التركية، العدد ١،٢٠١١، ص ١٢.

10) Yilmaz Bayar , Foreign Direct Investment Inflows & Financial Development in Central and Eastern European Union, *Int J Financial Stud*, Vol.14, Issue. 1., 2018 p. 74.

11) Mohamed Abdelaziz Eissa & Mohammed M Elgammal Foreign Direct Investment Determinants in Oil Exporting, Countries:-Revisiting the Role of Natural Resources. Emerging Market Finance (JEMF), vol. 19,Issue,1. , 2019. p., 81.

12) Zhuang H , The effect of foreign direct investment on human capital development in East Asia. Journal of the Asia Pacific Economy, vol.22, no. 2. 2017 , p. 96.

13) Buthiena Kharabsheh & Ahlam Aldaher , The Impact of Foreign Direct Investment on Financial Market Development:- The Case of Jordan, International Journal of Retail Research, vol.11, no.4, 2020 . p.23.

14) Laura Alfaro & Jasmina Chauvin , Foreign Direct Investment, Finance & Economic Development, Encyclopedia of International Economics & Global Trade, Encyclopedia of International Economics and Global Trade, Vol.1. , 2017 , p,32.

15) Aliya Zhakanova Isiksal., Husein Isiksal & Hala Jalali , THE IMPACT OF Foreign Direct Investment ON Turkish Economy 2010– 2016, ECONOMICS , VOI 5, No.2, 2017 .P. 52.

16) Sebastian Tocar , Determinants of Foreign Direct Investment, Review of Economic and Business Studies, vol. 11, no. 1. 2018 , p., 66.

17) LAWHEDH KHALEEL IBRAHIM, IMPACT OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT OF MULTINATION CORPORATION ON MACROECONOMIC VARIABLES ON IRAQ ECONOMY: COMPARISON WITH SELECTED MIDDLE EAST AND

NORTH AFRICAN (MENA) Countries ;Doctor of Philosophy, Business Administration ; January.2021 , p 194.

18) Alberto Melane Lavado., Inés González González & Agustín Alvarez, Foreign direct investment as a way to guide the innovative process towards sustainability, Journal of Cleaner Production, Public University of Navarre, Senior Researcher at i2TIC Group, Spain. ,2018 , p., 66.

19) Mehman Karimov, The Impact of Foreign Direct Investment on Trade (Export and Import) in Turkey, Vol. 5,2019 . p.42.

20) John C Anyanwu & Mohamed Sami Ben Ali & Nadege D Yameogo, FDI in the Middle Eastern & North African Countries.2016 , p.51

21) Karahan Özcan, Technology Spillover from Foreign Direct Investment in Turkey, Journal International Business and Economic Sciences Applied Research (IJBESAR), vol. 9, issue. 3., 2016, P.9.

22) CBRT, Financial Stability Report, Central Bank of the Republic of Turkey. Central Bank of the Republic of turkey, vo.l.,2018, p,32.

23) Ömer Açikgöz & Asli Günay, The Early Impact of the Covid-19 Pandemic on the Global & Turkish Economy, Turkish Journal of Medical Sciences, TÜBİTAK,2020,p 10.

24) Ümit Akcay & Ali Rıza Güngen, The Making of Turkey is 2018-2019 Economic Crises. (IPE) International Political Economy Berlin,2019,p21.

25) Beata Javorcik., Alessia Lo Turco & Daniela Maggioni, Foreign investment and domestic production complexity in Turkey, ECONOMICS Research forum. ,2017, P.24.

26) .Nasser Bouyahiaoui & Souria Hammache, The Impact of Country Risk on Foreign Direct, Economics, Commerce & Trade Management:-An International Journal (ECTIJ) vol. 1, no. 1.,2017, p.72.

27) Elma Satrovi (2019). New Evidence on the Link between FDI and Economic growth, 2019,p.54.

28) Calin-Adrian., Elena Bunduchi. Valentina Vasile & Daniel Stefan, The Impact of Foreign Direct Investments & Remittances on Economic Growth A Case Study in Central & Eastern Europe, Sustainability, vol. 2, no. 10,2018,p.13

29) Sarbajit Chaudhuri & Ujjaini Mukhopadhyay, Role of FDI in Developing Countries: - Basic Concepts & Facts. ,2017, P. 63.

30) Samsul Haris & Nevi Danila (2018). FDI on Economic growth, Indonesia case study, MEC-J (Management & Economics Journal,2018, p.84.

٣١) مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، كلية حقوق جامعة عين شمس، ٢٠٠٨، ص ٦.

٣٢) علاء عادل علي عبدالعال: دور الاستثمار الاجنبي غير المباشر في تنشيط البورصة المصرية ، بحوث اقتصادية علمية ، العدد ٦١ ، مصر ،٢٠١٣ ، ص٢١.

٣٣) مصدر سابق، محمد الكلاوي ،ص ٦٠.

34) Buthiena Kharabsheh & Ahlam Aldaher (2020). The Impact of Foreign Direct Investment on Financial Market Development:-The Case of Jordan, International Journal of Retail Research, vol.11, no.4.,2020,p 20.